



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

لانخفاض فائدة الاقتراض مقارنة بعائد استثمارات الصندوق السيادي وللحفاظ على الاحتياطي العام

«S&P»: الكويت تفضل الاستدانة لتمويل عجز الموازنة

تثبيت تصنيف الكويت السيادي

عند AA مع نظرة مستقبلية مستقرة

مشروعات كبرى بالبنية التحتية والطاقة والإسكان تشهد النور قريباً

الاستثمارات الحكومية سددف النمو الاقتصادي إلى 3٪ خلال الأعوام 2019-2021

55 دولاراً متوسط سعر برميل النفط الكويتي في 2018



«القيمة المضافة» تطبق في 2019 وضبط تدريجي للمالية ينتهي في 2020



يمكن استخدام QR كود أو [مشاهدة الفيديو](#)

دخل الاستثمار وعدم اقتطاع مخصص صندوق احتياطي الاجيال تحقق موازنة الكويت فائضاً مالياً يعادل 8٪ من الناتج المحلي متوقعة ان يواصل الزيادة الى 14,4٪ بحلول 2021.

وتوقعت الوكالة ان يصل متوسط سعر نطف الكويت خلال العام الحالي 55 دولاراً منخفضاً 5 دولارات فقط عن سعر برنت البالغ 60 دولاراً خلال نفس الفترة.

واشارت الوكالة الى ان استجابة السياسة المالية في الكويت لانخفاض اسعار النفط محدودة ومتدرجة الى حد ما بالنظر الى المصداق المالية الكبيرة وقد رفعت الحكومة اسعار الوقود حيث بدأت الحكومة برفع رسوم الكهرباء والمياه، ونفذت تدابير تهدف الى نمو معتدل في فاتورة الاجور والمرتبات.

وتعتزم الحكومة تركيز جهودها على تحسين تحصيل الإيرادات العامة وتصفيّة الاصول غير المستغلة بالكامل مثل الأراضي وتنفيذ برنامج تخصيص على مدى السنوات الخمس المقبلة بحسب ما ذكرته الوكالة.

الناتج المحلي لنفس الفترة مقارنة بمسئويات 19,1٪ فقط من الناتج المحلي في الوقت الحالي. وتتوقع الوكالة استمرار الاستفادة من اسواق السندات الخارجية في ظل اسعار الفائدة الحالية المواتية لاسيما بالمقارنة مع عائدات الاصول الخارجية.

وتصل تقديرات الوكالة لاصول الهيئة العامة للاستثمار الى ما يقارب 3,9 أضعاف الناتج المحلي بنهاية العام 2017 (البالغ 121 مليار دولار).

واشارت الوكالة في تقريرها الى ان 75٪ تقريبا من اجالي اصول الهيئة العامة للاستثمار تتمثل في أصول صندوق احتياطي الاجيال القادمة فيما باقي الاصول تتمثل في استثمارات صندوق الاحتياطي العام.

بورز ان الاقتصاد الكويتي يتمتع بمرونة كبيرة بدعم من المصداق المالية والخارجية الضخمة للكويت وهو ما يساعد تدريجي للمالية العامة وتوقعت الوكالة ان يتم ضبط اوضاع المالية بشكل تدريجي بحلول عام 2020 مع احتمال تطبيق سقف الإنفاق العام وضريبة القيمة المضافة في عام 2019.

وفيما يخص تلبية احتياجات الحكومة التمويلية، اشارت الوكالة الى امكانية زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي خلال الفترة المقبلة وتخفيض نسبة السحب من اصول صندوق الاحتياطي العام. وقال التقرير ان الكويت ستستمر في الاستدانة الخارجية نظراً للمعدل الفائدة المنخفض عليها مقارنة بالعائد الذي تحققه استثمارات الصندوق السيادي وتوقعت الوكالة ان يصل حجم الدين العام الى 41٪ من الناتج المحلي بحلول العام 2021 (قراءة 60 مليار دولار حسب توقعات

من الحقول المشتركة مع السعودية. ضبط المالية قالت وكالة ستاندرد آند

القدرة الانتاجية للكويت من النفط ستصل الى 3 ملايين برميل بحلول 2021 ولكن زياتها عن تلك المستويات مرتبط بعودة الانتاج

النفط بزيادة الإنفاق العام في اطار الخطة الإنمائية للدولة، ولاسيما في مشاريع البنية التحتية. اشارت الوكالة الى ان

نموا خلال الارباع الثلاثة الأولى من عام 2017، فيما سيغير المشهد بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط والذي سيدعم ارتفاع الاستهلاك والاستثمار خلال عام 2018، ليعود النمو الاقتصادي الى معدلات تصل لـ 2,5٪ بحسب توقعات الوكالة مع استقرار النمو في القطاعات غير النفطية مدعوماً بالإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية ليصل الى نحو 3٪ خلال السنوات 2019-2021 على خلفية ارتفاع انتاج النفط ومشاريع الاستثمار. واشارت الوكالة الى ان الانخفاض الحاد في اسعار النفط منذ عام 2014 قد ادى الى تدهور كبير في مستويات الفرز، وأرصدت الموازن الداخلية والخارجية للكويت، ومع ذلك فإن انشاء اصول مالية وخارجية كبيرة من خلال تحويل فوائض الموازنة العامة قبل ذلك اتاح لصانعي السياسات المجال لمواجهة انحسار أداء القطاع النفطي اثناء تراجع اسعار

أبقت وكالة ستاندرد آند بورز (S&P) على التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند AA مع نظرة مستقبلية مستقرة وأرجعت الوكالة قوة نتيجة تدفق صافي الأصول الحكومية والخارجية والتي توفر مساحة أكبر لضبط أوضاع المالية العامة وما تعكسه النظرة المستقبلية المستقرة للتصنيف من توقعات الوكالة باستمرار قوة الأوضاع المالية الحكومية والخارجية للكويت خلال فترة التوقعات حتى 2021 مدعومة برصيد كبير من الأصول المالية قادرة على مقابلة المخاطر المتعلقة بكل من انخفاض أسعار النفط، وعدم تنوع الاقتصاد الكويتي، وتساعد التورات الجيوسياسية في المنطقة.

واشارت الوكالة الى ان تأكيدها للتصنيف الائتماني السيادي للكويت، مدعوم بالمستويات المرتفعة من المصداق المالية والخارجية السيادية المتراكمة، بالرغم من فتور بيئة أسعار النفط وتحسنها مؤخراً، من جانب آخر، اشارت الوكالة الى ان التصنيف الائتماني للكويت مقيد بتركز الاقتصاد الكويتي وعدم التنوع في مصادر الناتج المحلي حيث يعتمد الاقتصاد الكويتية على المنتجات الهيدروكربونية والتي تمثل 60٪ من الناتج المحلي و90٪ من الصادرات وقراءة 90٪ من إيرادات الحكومة المالية.

وترى الوكالة ان المرونة الاقتصادية للكويت سيعززها الإنفاق الاستثماري الحكومي وضبط اوضاع المالية العامة التدريجي، حيث تتوقع الوكالة ان يتم اطلاق مشروعات كبرى في الكويت بقطاعات البنية التحتية والطاقة والإسكان قريباً وهي الآن في طور الاعداد بالإضافة الى تأكيدها على العودة لطرح مناقصة المرحلة الثانية من مشروع محطة الزور الشمالية التي ألغيت في أغسطس الماضي قريباً مطلع العام الحالي.

الناتج المحلي وتتوقع ستاندرد آند بورز انكماش الناتج المحلي بنحو 2,3٪ خلال عام 2017 بسبب تقلص انتاج النفط بنسبة تتراوح بين 5٪ و6٪، وبالرغم من ان الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية قد شهد

البنوك الكويتية... رأسمال قوي وسهولة مرتفعة ومخاطر منخفضة

قالت ستاندرد آند بورز ان نظام سعر الصرف في الكويت أكثر مرونة من نظم اسعار الصرف في باقي دول الخليج والتي ترتبط اسعار صرف عملتها بالدولار، واشارت الوكالة الى انه وبالرغم من قيام الاحتياطي الفيدرالي الاميركي برفع اسعار الفائدة مرتين خلال عام 2017 الا ان بنك الكويت المركزي ابقى على سعر الخصم الرئيسي دون تغيير. وترى الوكالة ان النظام المصرفي في الكويت

تقديرات ستاندرد آند بورز لمؤشرات الاقتصاد الكويتي 2017-2021					
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالمليار دينار	37	40	40	42	43
الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	121	132	133	139	145
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي %	2,3-	2,5	3,2	3	3
نسب الفرد من الناتج المحلي (الف دولار)	29	30,9	30,5	31	31,7
الاحتياطيات القابلة للاستخدام (مليار دولار)	26,9	27,1	22,9	20,7	20,3
فائض الموازنة قبل الاستقطاعات للناتج المحلي %	8,1	11,6	11,7	13	14,4

«كابيتال إنتلجنس» تثبت تصنيف الكويت السيادي مع نظرة مستقبلية مستقرة صعوبة ممارسة الأعمال تنعكس في ضالة الاستثمارات الأجنبية

محمود عيسى

تثبتت وكالة «كابيتال إنتلجنس» للتصنيف الائتماني اس تصنيف العملات الأجنبية والمحلية في الكويت على المدى البعيد عند مستوى AA، وتصنيفات العملات الأجنبية والمحلية على المدى القصير عند مستوى A1+، فيما ابقت النظرة المستقبلية للتصنيفات «مستقرة».

وقالت الوكالة ان تصنيف الكويت يستمد الدعم من استمرار السياسات الاقتصادية الكلية القوية بالإضافة الى مركزها كمقرض اجنبي صاف كبير على الرغم من المناخ الضعيف - وان اظهر تحسناً - في اسعار الهيدروكربونات. وتستمد هذه التصنيفات أيضاً الدعم من انخفاض سعر التعادل المالي نسبيًا، فضلاً عن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نسبيًا، ونظام مصرفي رصين، وانخفاض الدين الحكومي.

سعر التعادل وتتمتع الكويت بأدنى سعر تعادل مالي بين دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 47 دولاراً للبرميل، باستثناء التحويلات إلى صندوق الاجيال المقبلة. ومع توقع أن تتراوح أسعار الهيدروكربونات ما بين 55 و60 دولاراً للبرميل، ترى الوكالة أن الميزانية الحكومية المركزية ستتحقق فائضاً بنسبة 1,5٪ من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية 2018 التي تنتهي في مارس 2018، وفي السنة المالية 2019.

وقابل ارتفاع الإيرادات النفطية جزئياً، التعافي على صعيد الإنفاق الرأسمالي، وفي بعض أوجه الإنفاق الجاري الأخرى. ومن المتوقع أن تظل الميزانية - بما فيها التحويلات - في عجز بنسبة 15,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنتين المائيتين 2018 و2019.

وقالت الوكالة انه في ظل وفرة الاحتياطات المالية من جهة، والمجال الواسع للاقتراض من ناحية أخرى، فقد تمكنت المالية العامة من التأقلم مع فترة انخفاض أسعار النفط وبقائها في وضع أفضل مما كانت عليه في العديد

من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ولا تزال ديون الحكومة المركزية منخفضة - وإن كانت قد ارتفعت إلى نحو 27٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2018 - وهي تصدر أساساً لأغراض السياسة النقدية وتمويل الإنفاق الرأسمالي، ومن المعلوم ان الاصول المالية الحكومية كبيرة وتشمل استثمارات صندوقي الاحتياطي للتأمين، و«نوهد» و«كابيتال إنتلجنس» الى ان التصنيفات السيادية للكويت تعاني جملة من القيود منها ضعف هيكل الموازنة الحكومية، وضيق قاعدة الإيرادات غير النفطية، والجمود الكبير في الصروفات، عدا عن ان بند الرواتب والاجور، بالإضافة الى المزايا الاجتماعية والدعم يستنزف 73٪ من إجمالي الإنفاق العام.

ولا تزال مخاطر التركيز الاقتصادي الناجمة عن الاعتماد على الهيدروكربونات تمثل نقطة ضعف رئيسية لان القطاع النفطي يساهم بأكثر من 55٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما انه يدر 80٪ من إيرادات الميزانية وصادرات السلع والخدمات. وتحدثت الوكالة عن استمرار بقاء دور القطاع الخاص في الاقتصاد صغيراً نوعاً ما، معتمداً بصورة كبيرة على الإنفاق الحكومي، وتشير الى صعوبة مناخ ممارسة الأعمال، وذلك واضح من ضالة ما تستقطبه الكويت من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

النظرة المستقبلية حددت الوكالة لتصنيفات الكويت نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعني أنها قد تظل دون تغيير خلال الإثني عشر شهراً المقبلة، ولكن ذلك مرتبط بتطور المقاييس الرئيسية كما هو متوقع في سيناريو الأساس للوكالة وعدم ظهور أي مخاوف أخرى تتعلق بجودة الائتمان، وبشكل تصنيف النظرة المستقبلية توازناً بين قوة المصداق المالية العامة والخارجية في البلاد وبين انخفاض أسعار النفط لفترة قد تطول، وضعف البنية الاقتصادية، وغياب اليقين عندما يتعلق الأمر بصنع السياسات العامة.

